http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2081) السنة الثامنة - السبت (26) آذار 2011

كتابة على الحيطان

النواب الحاضرون الغائبون !

عامر القيسي

اقل عدد من النواب غاب عن جلسات البرلمان حتى اليوم ٨٠ نائبا أي بنسبة ٢٤،٥٪ من مجموع السادة النواب البالغ عددهم في هذه الدورة ٣٢٥ نائباً، فيما ارتفع رصيد جلسات عدم اكتمال النصاب إلى أرقام مقلقة، وعدم اكتمال النصاب يعني أن يغيب ٥٠٪ زائدا واحد من النواب، وحين ناقش المجلس قضية الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت محافظات العراق ، انفض أكثر من نصف النواب عن القسم الثاني من الجلسة ما دفع رئيس المجلس ، أسامة النجيفي ، إلى انتقاد واقع الحال . إذن لدينا ربع غياب تقليدي ومقبول من المجلس ، ونصف زائدا واحد بحسب مقتضيات التجاذبات السياسية و المحاصصاتية ولي الأذرع وبقية الغيابات بين بين ، ولعل بعض أهم أسبابها السفر المتواصل والمستمر للسادة النواب لمناقشة قضايا العراقيين عند الأشقاء والأصدقاء !! الجلسات التي ينبغي أن نحتفل بتكاملها هي الجلسات التي حضرها ٢٥٦ نائبا وهي معدودة ، وكما يقال على عدد أصابع اليد الواحدة . وبحسب بعض الخبثاء فان كافتريا البرلمان أوفر حظا من قبة البرلمان في استضافة النواب ، بل ان بعض الجلسات لم تكن مكتملة النصاب داخل القاعة فيما هي مكتملة وأكثر بكثير في استراحة الكافتريا !!

وبحسب الوقائع فان نوابنا الكرام لم يناقشوا ويقروا سوى قانونين اثنين هما " الموازنة ونواب رئيس الجمهورية " وهما كما يبدو من اهتمامات النخبة ونظرية المحاصصة ، باستثناء قانون الموازنة الذي يعتقد المواطن بأنه ،ربما، سيجني منه بعض الفائدة ! وتقول إحصاءات إن أمام المجلس ٧٩ مشروع قرار لم يقدم للقراءة حتى الآن في حين هناك ٦٨ مشروعا قرأ قراءة أولى و٢٣ مشروعا قرأ قراءة ثانية . ، وهذا يعني عمليا أن البرلمان ، الذي قضى نصف وقته في الجلسة المفتوحة ويتسلم السادة النواب فيها رواتبهم مكافأة على لا عملهم الذي اشبع المواطن قهرا وضيما وندما ! ، لم ينتج لنا غير قانونين الأول للتراضي والثاني لتمشية الأمور .

والمرّة الوحيدة الحقيقية والجادة التي أراد مجلس النواب أن يقوم بدوره الرقابي على الحكومة ، استضاف فيها رئيس الوزراء السيد المالكي ، لم يستطع هذا المجلس الموقر ان يخرج لنا بنتيجة ، ولم نعرف ماذا جرى وماذا قيل للمالكي وبماذا أجابهم ، سوى، أن السادة النواب طلبوا أن تقدم الحكومة اعتذارا عن الاعتداءات التي وقعت على المتظاهرين وإطلاق الرصاص الحي عليهم واعتقال صحفيين وتعذيبهم ، فكان جواب رئيس الوزراء " ومن يعتذر للشرطة"!!

يقول بعض "المندسين" إن التعليق غير المعلن لعقوبة النصف مليون دينار عن يوم غياب ، لان أحدا في مدرسة الديمقراطية العراقية لا يستطيع ضمان انتظام دوامه والتزامه بالقسم الذي أداه أمام الله والناس ونفسه ! وبما أن الجميع في الهوى سواسية ، فان تعليق العقوبة أفضل طريقة لضمان الشفافية والعدالة ، خصوصا وان احد النواب الكرام شكا بألم وحسرة في جلسة خاصة من قلة رواتب النواب وضعف التخصيصات والامتيازات مقارنة بالسادة الوزراء ووكلائهم ، الذين لا يغمض لهم جفن في خدمة المواطنين ، وبعضهم من نوّاب الشعب عافاكم الله !

ونحن بدورنا نضم صوتنا لصوت السيد النائب ،لان الاهانة الحقيقية للعملية السياسية في البلاد هي ان نوصل الأمر بعضو برلمان منتخب من الشعب كي يشكو من العازة والمعتازة فينشغل عن همومنا بهموم البحث عن بطاقته التموينية!!

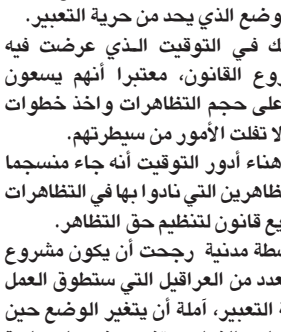

ناشطون: يميل لمصلحة الحكومة

مشروع قانون حق التجمع يفرض "موافقة مجلس المحافظة على التظاهرات"

□ بغداد / وائل نعمة

شككت الأوساط المدنية والشعبية بمدى حرص الحكومة على إدامة التظاهرات والحفاظ عليها كجزء من المسار الديمقراطي من خلال تقديم مشروع قانون لحق التجمع والتظاهر.

وكانت السلطة التنفيذية قد أوضحت نيتها في إرسال مشروع قانون إلى مجلس النواب لتنظيم حق التظاهر الذي كفله الدستور في باب الحقوق والحريات في المادة الثامنة والثلاثين التي أكدت "حرية الاجتماع والتظاهر السلمي" واشترطت أن ينظم بقانون.

بدورها تشير عالية نصيف إلى أن مشروع القانون يؤسس ويخدم مرحلة معينة، لافتة إلى أهمية وحساسية هذا القانون.

نصيف وهي النائبة عن العراقية "البيضاء" أكدت في اتصال مع (المدى) أن مجلس الوزراء لم يعرض إلى الآن مشروع القرار، لكن في الوقت نفسه أعربت عن مخاوفها من بنوده التي وصفتها بأنها لا تنسجم مع الوضع الديمقراطي في البلاد، لأنه وضع لفترة معينة ولم يكن القانون مثلما كان المتوقع من أن يكون تشريعا مهما يؤسس لمرحلة جديدة في العراق الديمقراطي.

وكانت النائبة قد أشارت في تصريحات صحفية سابقة إلى أن مجلس الوزراء بصدد تقديم مقترح قانون حق إبداء الرأي والتظاهر إلى مجلس النواب.

وقالت إن القائمة حصلت على نسخة من المقترح ووجدت انه لا يلائم النظام الديمقراطي في العراق الذي يؤكد دستوره على حرية الرأي والتظاهر وعلى حقوق الإنسان. وأوضحت أن المقترح يدعم موقف الحكومة أكثر من دعمه للمواطن العراقي وان على الحكومة أن تحرص في اقتراحها للقوانين على ألا تكون هذه القوانين لمرحلة واحدة إنما لمستقبل البلد ولأجياله اللاحقة.

فيما كشف عمار الشبلي عن بعض تفاصيل القانون المقترح، المتضمن الموافقة القانونية من قبل مجلس المحافظة على تنظيم التظاهرة وغيرها من البنود.

الشبلي وهو عضو التحالف الوطني شدد في حديث مع (المدى) على أن التظاهرات حق دستوري، لكن يجب أن يخضع لضوابط أمنية وقانونية، منها الحصول على موافقة مجلس المحافظة للانطلاق بمظاهرة، والحصول على موافقة الجهات الأمنية بتحديد الزمان والمكان وسير التظاهرة وموعد انتهائها، وأهدافها المنشودة من وراء تنظيمها بالإضافة إلى تحديد الجهة التي ستقودها "حزب أو مجتمع مدني".لافتا إلى ضرورة أن تكون الديمقراطية منضبطة وليست منفلتة، لاسيما أن التظاهرات شهدت دخول بعض المندسين الذين يريدون أن يغيروا مسار التظاهر السلمية –على حد وصف الشبلي–.

وعن توقيت الإعداد لمشروع القانون الذي تزامن مع تصاعد وتيرة التظاهرات في البلاد ، أكد النائب أن هناك تلكؤاً في عمل مجلس النواب السابق وكان من المفروض أن يشرع به منذ فترة طويلة، منهما الأخير بأنه عطل عددا من القوانين التي كان من المفروض أن يصادق عليها.

ورجح النائب أن تنتهي مناقشة المشروع والتصديق عليه بفترة لا تقل عن الشهر ونصف الشهر، لأنه سيعرض على اللجنة القانونية لصياغته بالشكل الأصولي ومن ثم القراءة الأولى والثانية ومن ثم التصويت عليه.

من جانبه أوضح طارق حرب أن مشروع القانون سوف يطول انتظاره إلى أن يرى النور، لافتا إلى انه لم يدرج إلى الآن في جدول أعمال المجلس ولم يقرأ قراءة أولى.

الخبير القانوني أكد في تصريح لـ(المدى) أن حق الاجتماعات العامة والتظاهرات مضى على تشريعه أكثر من خمسين عاما حين سن القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٩ ، وبينما أورد الدستور العراقي الحالي أحكاما جديدة فلابد أن ينظم القانون التظاهرات والاعتصامات وفق أحكامه الجديدة، منوها إلى انه سيضمن إعطاء ضمانات من قبل المتظاهرين لسلمية التظاهرات والابتعاد عن الشغب وعدم إلحاق أضرار بالممتلكات العامة والخاصة وبالأرواح، وان تكون المطالب من ضمن الدستور والقانون، بالإضافة إلى تحديد العدد التقريبي والسبب والمكان الذي ستنطلق فيه التظاهرة.

حرب شدد على أن المشروع لم ينص على أن يوجب الحصول على موافقة الجهات الأمنية لقيام التظاهرة، وإنما يكتفي بالإخبار فقط، لافتا في الوقت نفسه إلى أن البعض من السياسيين يصر على أن يتضمن الموافقة الرسمية.

من جانب آخر يجد الخبير القانوني أن للمشروع ايجابيات في الحفاظ على معايير ثابتة في التظاهرات ولا يسمح بان يتفوه الموظف العام سواء كان شرطيا أو جنديا بكلمات غير لائقة أو أن يتصرف بشكل كيفي وإنما يكون ضمن القانون.

في المقابل مازالت بعض الجهات والكتل السياسية تصر على كلمة "المندسين" رغم سقوطها في التظاهرات التي خرجت في بغداد والمحافظات الأخرى والتي أثبتت عدم وجود "متغلغلين" بين الحشود، حيث يعتبر هادي الحساني وضع إطار قانوني للتظاهرات أمراً مهما للحافظ على سلمية التجمعات وعدم فسح المجال أمام المندسين.

الحساني وهو النائب عن دولة القانون أشار في اتصال مع (المدى) إلى أن التظاهرة يجب أن تكون معلومة بمكانها وزمانها وأهدافها للحفاظ على حياة المتظاهرين لذلك سيؤكد مشروع القرار على هذه النقطة حسب وصفه، رافضا في الوقت نفسه اقتصار تنظيم التظاهرات بإخبار الجهات الأمنية وعدم الحصول على موافقة رسمية، مؤكدا "يحب الحصول على موافقات رسمية حتى توفر الحكومة القوات الأمنية للحفاظ على المتظاهرين وهو معمول به في كل دول العالم " –كما صرح الحساني–.

من جانبه عد الناشط المدني محمد السلامي أن سير الأحداث السابقة التي رافقت التظاهرات أكدت أن الحكومة لا تضمن الديمقراطية وحرية التعبير، معتبرا أن القانون سيكون متناغما مع سلوكياتهم.

السلامي وهو رئيس الجمعية الوطنية لدفاع عن حقوق الإنسان أشار في تصريح لـ(المدى) إلى أن السلطة التنفيذية أثبتت عدم قدرتها على تلبية مطالب المواطنين في توسيع رقعة الحرية والديمقراطية، لافتا في الوقت نفسه إلى أن التظاهرات منذ ١٩ حزيران من العام الماضي التي انطلقت في البصرة والتي نادت بتحسين الطاقة الكهربائية بدأت الحكومة في وقتها باستخدام العنف ضد المتظاهرين وتوجيه أسلحة القوات الأمنية ضدهم، بالإضافة إلى الاعتقالات وغلق الأحزاب وتعذيب الصحفيين، وهو ما يعتبره الناشط صورة واضحة بان الحكومة ستتصرف في المستقبل بالطريقة نفسها وإنها ستضع قانونا يؤسس لهذا الوضع الذي يحد من حرية التعبير.

السلامي يشكك في التوقيت الذي عرضت فيه الحكومة مشروع القانون، معتبرا أنهم يسعون إلى السيطرة على حجم التظاهرات واخذ خطوات استباقية لكي لا تفلت الأمور من سيطرتهم.

في حين عدت هناء أدور التوقيت أنه جاء منسجما مع مطالب المتظاهرين التي نادوا بها في التظاهرات بضرورة تشريع قانون لتنظيم حق التظاهر.

أدور وهي ناشطة مدنية رجحت أن يكون مشروع القرار حاملا لعدد من العراقيل التي ستطوق العمل المدني وحرية التعبير، آملة أن يتغير الوضع حين تحويله إلى مجلس النواب وتغيير بنوده لمصلحة المواطن.

الناشطة المدنية أكدت على ضرورة التعبئة الشعبية في حالة إصرار الحكومة على إدراج بنود تعجيزية تحد من حق التظاهر، معللة خوفها هذا من المشاهدات التي رافقت المظاهرات السابقة والتي اتسمت وحسب وصفها بالعنف ووضع أعداد كبيرة من الجيش والشرطة في مقابل أفراد مسالمين، بالإضافة إلى الحواجز والأسلاك الشائكة، متمنية في الوقت نفسه أن تخيب ظنونها ويشرع قانون يحمي المتظاهرين ويؤسس لمرحلة ديمقراطية.

وكانت قد طالبت لجنة حقوق الإنسان النيابية، في وقت سابق بتشريع قانون ينظم حق المواطن في التظاهر والتجمع، وتشكيل لجان تقصي الحقائق لتحديد مسؤولية من قام "بالانتهاكات" بحق المتظاهرين ووسائل الإعلام.

وشهدت العاصمة بغداد في (٢٥-٢-٢٠١١) تظاهرات شعبية واسعة في ساحة التحرير، أصيب خلالها عدد من المتظاهرين، واستمرت التظاهرات في أيام الجمع التي لحقتها. كما شهدت المحافظات الوسطى والجنوبية تظاهرات مماثلة نشبت خلالها أعمال عنف تسببت في وقوع بعض الإصابات في صفوف المتظاهرين وقوات الأمن.

الموارد المائية: تساقط الأمطار يسهم بمعالجة الجفاف في الموسم المقبل

□ متابعة / المدى

أعلنت وزارة الموارد المائية إن تساقط الأمطار في بغداد وعدد من المحافظات سيسهم في معالجة أزمة الجفاف في الموسم المقبل.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة علي هاشم لوكالة بغداد بوست للإنباء إن "تساقط أمطار غزيرة في بغداد وعدد من المحافظات سترفع من مخزون المياه في نهر دجلة الأمر الذي سيسهل وضع خطة عملية أزمة لمجابهة الجفاف في الموسم المقبل".

وأضاف أن "الوزارة ستعمل خلال الأسابيع المقبلة على إعداد تقرير موسع تبين فيه نسب المياه وتدعو فيه المزارعين إلى اتباع وسائل أفضل بالسقي والإرواء".

وأشار إلى أن "العراق بحاجة إلى توقيع اتفاقيات دولية مع دول الجوار لتنظيم دخول المياه إلى أراضيه بصورة جيدة ومن دون أي معوقات فيها".

ويعاني العراق من أزمة كبيرة في المياه بسبب قلة المياه الداخلة إليه وإقامة السدود غير المتفق عليها دوليا.

وكان قد صدر عن الأمم المتحدة تقرير أكد على ضرورة إدارة الموارد المائية بطريقة حكيمة ورشيدة لغرض الاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن لاسيما مع توقع بأن يعيش ٦٠٪ في الأقل من سكان العالم في المدن خلال فترة جيل واحد مما يطرح تحديات كبيرة بالنسبة للموارد المائية.

يكتسب موضوع المياه أهمية خاصة بالنسبة للعراق نظرا للمشاكل التي يواجهها في هذا المجال.

تقرير الأمم المتحدة أشار إلى أن شحة المياه في العراق تدفع سكان الريف إلى الهجرة إلى المدن حيث هاجر الآلاف من سكان الريف إلى المدن خلال العامين الماضيين بحثا عن حياة أفضل مما يشكل ضغطا على المناطق الحضرية وبالتالي يتطلب طرقا جديدة في إدارة المياه المتوفرة كي تتمكن البلاد من سد الحاجة المحلية إليها.

وتحذر الأمم المتحدة من احتمال نضوب نهري دجلة والفرات نضوبا تاما بحلول عام ٢٠٤٠ بسبب التغيرات المناخية أو انخفاض معدلات المياه من المصدر وزيادة الاستخدام المنزلي والصناعي.

مدير المركز الوطني للموارد المائية في وزارة الموارد المائية العراقية، عون ذياب قال إن وضع نهري العراق غير جيد بالمرة ووصف نهر الفرات بأنه مجرد قناة مائية وليس نهرا وأضاف أن كميات المياه الواردة قليلة وهي لا تكفي لسد حاجة العراق إلى المياه لاسيما في حوض الفرات وتوقع ألا تكفي هذه الكمية للزراعة في المنطقة.

مدير المركز الوطني للموارد المائية في وزارة الموارد المائية العراقية، عون ذياب وصف أيضا الوضع في نهر دجلة وقال إن الأمطار الأخيرة في بداية هذا العام ساهمت في تعزيز الخزين المائي غير انه قال أيضا إن الأمطار بدأت تنحسر بعد ذلك وعزا سقوط الأمطار في وقت مبكر إلى تغيرات مناخية.

من الحقائق التي أشار إليها تقرير الأمم المتحدة هي أن ١ من كل ستة عراقيين ليس لديه مصدر لمياه الشرب الآمنة لاسيما في المناطق الريفية كما انخفضت القدرة على الحصول على المياه الصالحة للشرب خلال العشرين سنة الأخيرة بنسبة ١٠٪.

التقرير ذكر أيضا أن حوالي ٥٠٠ ألف طفل عراقي يشربون ماء مصدره نهر أو جدول وأن حوالي ٢٠٠ ألف طفل يشربون ماء مصدره بئر مفتوح وهو ما أكده الناطق باسم بعثة اليونيسيف في العراق سلام عبد المنعم.

وتمثل إدارة المياه تحديا كبيرا حيث أشار تقرير الأمم المتحدة إلى أن العراق يهدر حوالي ٥٠٪ من المياه بسبب قصور الأنظمة وهدر المياه في المنازل هذا إضافة إلى الزيادة السكانية المضطردة.

هذا وقالت كرستين ماكناب نائبة الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة إن تحسين الحوكمة وإدارة المياه مسألتان مهمتان للغاية لزيادة جودة المياه وإمكانية الوثوق في استمرار إمداداتها بينما أكد التقرير الدولي أن فريق الأمم المتحدة في العراق أدرج موضوع إدارة موارد المياه ضمن الأولويات.

أربعة آلاف عراقي معتقل في دول الجوار

نواب: سنقوم بزيارات مفاجئة لسجون بغداد.. والعدل تبحث تسلم نزلاء جدد

□ متابعة / المدى

أكدت لجنة حقوق الإنسان في البرلمان العراقي يوم الخميس الماضي وجود أربعة آلاف معتقل عراقي في سجون إيران والكويت والسعودية، واصفة ملف المعتقلين خارج العراق بـ"الحساس"، فيما طالبت الجهات القضائية بوضع آلية حقيقية لحسم قضايا المعتقلين بأسرع وقت ممكن. وقال رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان سليم الجبوري في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الأعداد الكبيرة للمعتقلين وعدم حسم قضاياهم وطرق معاملتهم تشكل أبرز العقبات التي تواجه ملف السجون في العراق"، مبيناً أن "المعتقلين موجودون ضمن خيم يقاسون الحر والبرد من دون وجود آليات حقيقة لحمايتهم".

وأضاف الجبوري، وهو نائب عن القائمة العراقية، أن "لجنة حقوق الإنسان وبالتنسيق مع الوزارات المعنية تعمل على وضع آلية لحسم ملف المعتقلين"، مطالباً مجلس القضاء الأعلى والجهات القضائية المختصة بـ"وضع آلية حقيقية لحسم قضايا المعتقلين بأسرع وقت ممكن"، حسب قوله.

وكانت وزارة العدل العراقية قد أعلنت، أمس الخميس، عن وضع خطة لتصفية تسفيرات الرصافة ونقل معتقليها إلى عدة سجون منها سجن أبو غريب، مؤكدة أنه سيتسع بعد تأهيله لـ٩٠٠٠ سجين، فيما أوعزت لدائرة الإصلاح بتشكيل مكاتب لحقوق الإنسان لمتابعة قضايا المعتقلين.

ويشكو نزلاء سجن الرصافة من الأوضاع السيئة للسجن والمعاملة السيئة أيضا، حيث أضرم المعتقلون في سجن تسفيرات الرصافة، الخميس، النار داخله احتجاجاً على سوء المعاملة، فيما أضرب عدد من النزلاء في سجن التسفيرات في حزيران الماضي، عن الطعام لعدة أيام بسبب سوء المعاملة التي يتلقونها، كما أضرم سجناء ومعتقلون في سجن الرصافة المركزي النار بخيم السجن في شباط الماضي بسبب وقوع حالات تعذيب. من جانب آخر اشترطت وزارة العدل، وجوب توفر مذكرات اعتقال صادرة من القضاء العراقي لتسلم أكثر من ٢٠٠ معتقل عراقي في سجون القوات الأميركية في شهر حزيران المقبل. وقال وزير العدل حسن الشمري على هامش زيارة تفقدية لسجن أبو غريب، الخميس الماضي ، إن "الوزارة اشترطت خلال محادثاتها مع القوات الأميركي ضرورة وجود أوامر إلقاء قبض صادرة من القضاء العراقي لتتسلم أكثر من ٢٠٠ معتقل عراقي في سجونها".

وكشف الشمري عن "لقاءات مستمرة بين الوزارة والجانب الأميركي لتوفير المستلزمات المناسبة لتسلم المعتقلين"، لافتاً إلى "وجود ضوابط وقوانين تحكم عمل الوزارة لتسلمهم في شهر حزيران المقبل".

وأكد الشمري أن "وزارة العدل هيأت المكان المناسب لاستقبال وإيداع المعتقلين"، مبيناً أن "دعاواهم تختلف وفقا للخلفيات والتنوعات الفكرية".

ومن جانبه أعلن القيادي في قائمة التوافق البرلمانية والنائب عن تحالف الوسط وليد عبود المحمدي ان اعضاء البرلمان سيقومون بزيارات مفاجئة للسجون في بغداد.

وقال المحمدي في بيان صدر عن مكتبه الإعلامي: إن الأنباء التي ترد من سجن الرصافة في العاصمة بغداد تثير القلق وان ما يحدث فيه يعد خرقا لحقوق الإنسان، معلنا أن أعضاء مجلس النواب سيقومون بزيارات مفاجئة للسجون في بغداد وعلى رأسها سجن الرصافة للوقوف على الأحداث الجارية داخله والتأكد من حقيقتها.

تعزية

يتقدم الزملاء في جريدة المدى بأحر التعازي

للزميل (محمد السعدي) في قسم التصحيح لوفاة عقيلته.

سائلين المولى القدير أن يتغمدها بوافر رحمته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان.

((إنا لله وإنا إليه راجعون))